



معاير التقييم الذاتي لوكالات السيارات

	1	إظهار الرمز الإلكتروني الموحد (QR·Code).					کی متوا ⊐ غیر □ متوا	
الالتزا	2	توفّر وسائل الدفع الالكتروني.					ک متو □ غیر □ متو	_
ام بحقو	3	توفّر سياسة حقوق وواجبات المستهلك لشراء سيارة جديدة.						<u>فر</u> متوفر فر جزئياً
ق المست	4	وجود سجل إجراءات التعامل مع الشكاوي وتسويتها.						<u>فر</u> متوفر فر جزئياً
الالتزام بحقوق الستهلك في	5	توفّر موقع إلكتروني محدث ببيانات الركبات. (نوع السيارة، توفرها, سعرها	ا).				□ متو □ غير ☑ متو	متوفر
البيع	6	توفّر العلومات القدمة عن الركبات (الواصفات، السعر، وقت الانتظار المتوقّر	ع للتسليم،	، معلومات	ت الضمار	ان).	ک متوا ⊐ غیر □ متوا	
	7	توفّر آلية شفافة لحجز الركبات ومتابعة الحجز.					ک متو □ غیر □ متو	
الالتزام	8	(توفر أسعار قطع غيار الركبات وتحديثها بشكل دوري).					ک متو □ غیر □ متو	
بحقوق الستهلك في	9	الوقت الستغرق لتوفّر قطع الغيار (الاستهلاكية والغير الاستهلاكية). 1- مدى توفر القطع الاستهلاكية 2- توفر القطع نادرة الطلب. 3- توفر القطع ذات الواصفات الفنية الخاصة (الالتزام بالمدة المتفق عليها.	الاست □ نادرة	بحسب نر نهلاكية (متوا الطلب (14 مفات فنية -	وفرة) 1 ٠ يوم)		بالدة التفق	(الهيله
	10	الوقت المستغرق لعالجة شكوى العميل.					3 أيا	۲
الصيانة	11	الوقت الستغرق لفحص العطل الطارئ الذي يتعذر معه الانتفاع بالركبة كل	ياً.				5 أيا	٩
بیان وا	12	توفّر السيارات الأكثر طلباً حسب النوع والفئة (model).		L %0 5 %40				%86 %100
بانات الخزون والحجوزات	13	عدد العملاء على قائمة الانتظار للمركبات الأكثر طلباً حسب النوع والفئة (ا	.(model				0 عم	بل
ည် စု း)	14	مدة الانتظار لتسليم الركبات الأكثر طلباً بحسب النوع والفئة (model).					14 ير	وم
مست	15	نسبة البلاغات الواردة للوزارة التي يتم إغلاقها من قبل الوكيل خلال 48 ساعة.	متوفر بنسبة			%56 %70	%71 %85	%86 %100
مستوى الامتثال	16	نسبة الخالفات المعتمدة من البلاغات الواردة للوزارة.	متوفر بنسبة		%41 %55	%56 %70	%71 %85	%86 %100
يثال	17	نسبة البلاغات العاد فتحها من قبل الوزارة بسبب الإجراء الخاطئ من قبل الشركة أو عدم اكتمال الرد.	متوفر بنسبة		%41 %55	%56 %70	%71 %85	%86 %100





أبرز الملاحظات التي تم رصدها خلال الزيارة:

تواريخ كروت الدخول يتم كتابة المدد تتجاوز الشهرين.	*
عدم وجود مركبات بديلة كافية.	*
عدم وجود بطاقات كفاءة الطاقة على المركبات الجديدة.	*
وجود مركبات بدون تسعيرة.	*
عدم كتابة سياسة التعويض في حال التأخير في عقود البيع.	*